الصفة الغربية، واصدار أوامره بالقاء القبض على مرتكبي الجريمة الشنعاء، ضد بسام الشكعة وكريم خلف، والغاء الأوامر الجبرية ضد رؤساء تحرير الصحف المقدسية «الفجر»، «الطليعة»، و«الشعب»، والتي حددت بعد أربع وعشرين ساعة من الاعلان عن السياسة الجديدة (**وفا**، ١٦/٨/١٩٨١).

ويشارك دوري رأيه هذا، جدعون رفائيل، مدير عام وزارة الخارجية سابقاً، وسفير اسرائيل السابق في الأمم المتحدة، حيث يدعو شارون إلى إزالة الحواجز الحالية، وإلى منع أعمال الشغب من جانب أوساط اسرائيلية، والعمل على احلال الثقة المفقودة من خلال اجراء تحقيق واف، في محاولة اغتيال رؤساء بلديات نابلس والبيره، إضافة إلى إعادة رئيسي بلديتي الخليل وحلحول، وذلك شريطة التزام الآخرين باحترام القانون. و«جميع هذه الخطوات تقبل على أنها بداية طيبة، وتساعد في تغيير الأجواء المشحونة في [المناطق المحتلة]»(**معاريف**، ١٨/٨/١٩٨١).

أما عضو الكنيست حنان بورات (هتحياه)، المعروف بمواقفه المتطرفة، فيعتبر أن معاملة السكان العرب بشكل انساني، وعدم توجيه الاهانات التي لا لزوم لها، شيء مقبول، أما إذا كان الهدف منها خلق وضع جديد، تمهيداً لمناقشة موضوع الحكم الذاتي، الذي سيؤدي وحسب رأيه إلى دولة فلسطينية، فهذه الغاية مرفوضة من أساسها (ر. إ. إ.، العدد ٢٤١٧، ١٣ و ١٤/٨/١٩٨١، ص ٩ و ١٠).

وثمة من يعتقد أيضاً أن هدف شارون من وراء اتباع الليبريالية، في سياسة الاحتلال، هو التمهيد لضم الضفة الغربية وقطاع غزة إلى اسرائيل، في نهاية الأمر (**جيروزاليم بوست**، ١٥/٨/١٩٨١).

ومن ناحية أخرى، وعلى صعيد معارضة مشروع شارون، فقد اتسمت ردود الفعل لدى المستوطنين الاسرائيليين في المناطق المحتلة بالاستياء الشديد، حيث سارع رؤساؤهم إلى لقاء شارون، مطالبين اياه باعتماد سياسة اليد القوية ومعارضة الحكم الذاتي، وتقديم الايضاحات حول سياسته الجديدة (**هآرتس**، ١٨/٨/١٩٨١).

وشاركت أوساط أخرى، من بين الاسرائيليين، في حملة المعارضة هذه ضد سياسة شارون، حيث وجدت تعبيراً لها في أحد وسائل الاعلام الاسرائيلية، ذلك «أن النوايا الطيبة لم توصل دائماً إلى الهدف في المناطق المحتلة، وأن المعاملة اللينة يفسرها الجانب الآخر على أنها مظهر ضعف، وتؤدي في النهاية إلى تدهور الوضع. [ورغم أن] قوات الأمن تفضل العودة إلى سياسة الشدة، إلا أن وزير الدفاع الجديد الذي لا يخشى التحديات، يفضل محاولة تكرار الأسلوب الذي اتبعه قبله دايان وبيرس ووايزمن، آملاً في تخفيف حدة المواجهة وفي الوصول إلى حوار حقيقي» (**معاريف**، ١٤/٨/١٩٨١).

وعلى خلفية ما أعلنه شارون حول قيام دولة فلسطينية في الأردن، وآخرها ما صرح به لصحيفة ألمانية: «أن اسرائيل ترى بالأردن دولة للفلسطينيين، ولذلك ليس هنالك حاجة لأن تقوم دولة ثانية لهم» (**هآرتس**، ١٦/٨/١٩٨١)، فقد علق موشي دايان على ذلك معتبراً أن اعلان شارون هذا يحظى بموافقته، رغم أنه يشكك بمدى فعالية تطبيقه. ويتساءل دايان: «هل بامكان اسرائيل المساهمة في تحقيق مثل هذا الاعلان؟. خصوصاً، وأن الملك حسين غير متحمس لتسليم كرسيه إلى ياسر عرفات» (**هآرتس**، ٢١/٨/١٩٨١).

كما واعتبر البعض أن اعلان شارون مرفوض، من ناحية واقعية، حتى من قبل العرب الذين يوصفون بالمعتدلين، والجميع يصر على ضرورة اقامة هذه الدولة في الطرف الغربي من الأردن، وليس في طرفه الشرقي (يديديا باري، **بديعوت أحرونوت**، ١٨/٨/١٩٨١).

أما فيما يتعلق بقرارات الحكومة السابقة، التي تمنع إدخال أموال من منظمة التحرير إلى المناطق المحتلة، والتي تعتبر سارية المفعول، حتى بعد تطبيق سياسة شارون، فاعتبر البعض أن قرار المنع هذا لن يجدي نفعاً، لأن المنظمة لن تعدم وسيلة في ادخال الأموال إلى المناطق المحتلة وربما عن طريق فروع البنوك الاسرائيلية في الخارج، أو عن طريق وسيط ثالث، محذرين من خطورة المنع، لأن اسرائيل ستضطر إلى دفع